المحور الثاني: محددات التطور في حقل السياسة المقارنة.

1. **المحددات المعرفية للتطور في حقل السياسة المقارنة**: (التحولات المعرفية في حقل السياسة المقارنة)

كما هو معلوم فان الطابع الفلسفي قد ساد في علم السياسة منذ نشأته إلى بداية العصر الحديث . حيث كان ينظر إليه على انه مجرد علم معياري وأخلاقي . إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن العشرين حدثت تحولات كبيرة في إطار ما يعرف بالثورة العلمية التي انطلقت بطموحاتها العلمية في إطار ما يعرف " بالثورة السلوكية " حيث ازدهرت اقترابات وطرق جديدة للبحث العلمي، كما انتشرت مناهج لم تكن موجودة في حقل العلوم السياسية .

ويجب التذكير أن الثورة المعرفية قد بدأت مع كتابات المفكر " توماس كوهين " من خلال مؤلفه " بنية الثورات العلمية 1962م " كمحاولة منه لتفسير التاريخ . وتتمثل أهم فكرة جاء بها في " .... أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي ، وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي ؛الذي يقصد به تقليد متماسك للقوانين العلمية والنظريات والفرضيات والمقاييس والمفاهيم والمناهج التي تشكل اقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقل معرفي معين ".

هذا النموذج هو الذي يحدد لنا التساؤلات التالية :

- ماذا يجب أن ندرس .
- ما هي الأسئلة التي ينبغي أن توجه .
- كيف تتم صياغة الأسئلة المحتملة .
- ما هي الإجراءات المتبعة في تفسير نتائج البحث العلمي .

أهم الشروط التي قدمتها التحولات المعرفية الجديدة داخل حقل السياسة المقارنة :

- عند إجراء عملية المقارنة لابد من التأكيد على الموضوع أو المحتوى .

- عند إجراء عملية المقارنة لابد من التأكيد على الأسلوب و المنهجية .

- عند إجراء عملية المقارنة لابد من التأكيد على التحولات الواقعية في السياسة المقارنة.

إذن فالسياسة المقارنة تتأثر في تطورها بالتغير في النموذج المعرفي السائد، باعتباره الإطار الذي يتم فيه صياغة مجال العلم وفروعه، وطبيعة البحث فيه ومناهجه. فالانتقال مثلا من النموذج المعياري الفلسفي إلى النموذج السلوكي، ثم النموذج مابعد سلوكي قد أحدث متوالية من التطورات داخل علم السياسة و بدرجة أكثر خصوصية داخل حقل السياسة المقارنة؛ إذ انتقل التحليل من البنى الفلسفية والقانونية والخلفيات التاريخية إلى تحليل المؤسسات والنظم والسلوكيات وشبكات العلاقة، ثم في مرحلة تالية إلى تحليل يركز بصفة أساسية على مخرجات العملية السياسية والفعاليات المجتمعية، والأبعاد الاقتصادية للظاهرة السياسية.

إن التحول في النموذج المعرفي الكلي أدى إلى تحولات فيما يمكن أن نطلق عليه النموذج المعرفي الجزئي، ذلك الذي يسود حقل السياسة المقارنة ويحدد ماهيته ونطاقه ومنهجه. وبعد انتهاء سيطرة النموذج المعياري الفلسفي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، برز النموذج التنموي الذي ارتبط بأعمال لجنة السياسة المقارنة، و الذي سيطر على البحث في السياسة المقارنة لعقدين من الزمن، ومع أواخر عقد الستينيات ظهر نموذج جديد حاز على اهتمام عدد كبير من باحثي السياسة المقارنة، من أبرز نظرياته : نظرية التبعية ، و النظرية الكوربوراتية و غيرها.

لكن هذا التطور الأخير أفقد حقل السياسة المقارنة الإجماع الذي ساده في المرحلة السلوكية، حيث كانت فكرة التنمية هي جوهر ذلك النموذج،أما في المرحلة مابعد السلوكية ، فكما يرى **بيتر إيفانز**: "أن حقل السياسة المقارنة قد افتقد المركز' إذ لم يعد هناك مركز موحد تتمحور حوله مختلف الجهود ن بل على العكس من ذلك ، إن ما يمكن أن يطلق عليه مركز هو عبارة عن مجموعة متنوعة من العناصر المنتقاة المتناقضة".

وقد ارتبطت بهذه التحولات تغيرات على مستوى النظرية و المنهج في السياسة المقارنة' ففي المرحلة ما قبل السلوكية كان البحث يسعى إلى تقديم وصفات و توصيفات حول شكل الحكومة الأمثل، ومحتوى الدستور الأفضل، و طبيعة المؤسسات الرسمية الأكثر فعالية، ثم مع السلوكية تحول الاهتمام إلى محاولة بناء نظريات عامة قادرة على التنبؤ، و أخيرا عاد الاهتمام مرة أخرى بمحاولة ربط حقل السياسة المقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وتركز الاهتمام في المرحلة مابعد السلوكية على المجالات البينية.

و قد ارتبط ذلك أيضا بتحول في طبيعة ومجالات البحث الإمبريقي، إذ ارتبطت السلوكية بدراسات المناطق ، و مقارنة النظم والمؤسسات، ثم انتقل الاهتمام في مرحلة مابعد السلوكية إلى التعامل مع مجموعة أخرى من القضايا مثل: التغير في القيم، التحالفات الحزبية، السياسات العامة.

2.المحددات الواقعية للتطور في حقل السياسة المقارنة: (التحولات الواقعية في حقل السياسة المقارنة)

متعددة هي القضايا الواقعية التي تحدد حركة واتجاه البحث في السياسة المقارنة، إذ يتعلق بعضها بالموضوعات محل الدراسة، و يتعلق البعض الآخر بالبيئة الدولية أو البيئة المحلية التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في الباحثين الذين يقودون هذا الحقل العلمي و يوجهون دفته. على أن أهم المحددات الواقعية التي تؤثر على تطور البحث في السياسة المقارنة تشمل:

1. **الصراع الإيديولوجي بين مدارس فكرية متعددة:** هناك ما يشبه الإجماع بين دارسي السياسة المقارنة على أن ما حققه هذا الحقل في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، مرده الصراع الإيديولوجي سواء على مستوى الأفكار والمدارس، أو على مستوى النظم موضوع الدراسة ؛ ففي النصف الثاني من القرن العشرين سيطر على حقل السياسة المقارنة تقليدان أساسيان هما : الليبرالية والماركسية. حدد هذان التقليدان ملامح النظم السياسية في العالم، مما أضفى على الحقل نوع من الحيوية نتيجة وجود نظم مختلفة.لكن مع انتهاء الصراع الأيديولوجي بنهاية الحرب الباردة، أصبحت السياسة المقارنة في أزمة حقيقية استوجبت من باحثيها العمل على إعادة تعريف مضمونها وتحديد محتواها،

وصياغة الأسئلة التي تسعى المقارنة للإجابة عنها. ويرى العديد من الباحثين أن السؤال الذي يواجه الحقل: هل من الحتمية إتباع النموذج الأنجلوسكسوني في الحكم ؟ و هل من إمكانية لتطويع و تكييف هذا النموذج؟.

2. **ظهور نظم سياسية جديدة**: قدم ظهور دول جديدة مستقلة للحقل مجالا جديدا للبحث وتوسيع دائرته ونطاق اهتمامه . وكان من أهم ما ميز حقل السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية أنه تجاوز الاقتصار على دراسة النظم الغربية الذي كان سائدا من قبل، وأصبح منشغلا بدراسة نظم جديدة تقع خارج دائرة الحضارة الغربية.

3. **طبيعة المشكلات والظواهر السياسية:** إن علماء السياسة المقارنة شديدي الحساسية لتغيرات الواقع ن و من ثمة فإن أية منظومة فكرية أو نموذج معرفي، أو نظرية أو منهج يجب أن يتم تقويمها من فبل الباحثين لتحديد مدى قدرتها على فهم الواقع و تحليله؛ إذ يظل الباحث في السياسة المقارنة متمسكا بأطره النظرية والمنهجية طالما كانت تعينه على التعاطي مع الواقع وفهمه، و إلا فإنه يجد نفسه مضطرا لأن يتجاوزها إلى أطر جديدة. فمنذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين برزت العديد من المشكلات الواقعية، واستجدت مجموعة من الظواهر السياسية (دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات، قضايا التعليم و قضايا التغيير الاجتماعي والاقتصادي،...)، و التي رأى علماء السياسة المقارنة أن المنظورين الليبرالي والماركسي غير قادرين كل على حدا على تقديم حلول لها، لذلك وجب البحث عن أطر نظرية جديدة تتجاوز ما كان موجودا قبلا.

4. **طبيعة العلاقة بين العلم والمجتمع السياسي**: العلاقة بين العلم و ممارساته و بين المجتمع بكل قواه ومستوياته، يتصدر لها علمان: علم اجتماع المعرفة؛ الذي يفترض أن المجتمع و قواه لهم التأثير الأقوى على توجهات العلم بمعنى إرجاع العلم و نتائجه إلى ظروف أو محددات اجتماعية. و علم اجتماع العلم؛ الذي يتناول علاقة العلم مع المجتمع العلمي، و يركز على دراسة القوى الموجودة داخل المجتمع العلمي من حيث قوى التمويل، الإشراف، علاقة العلماء بمؤسساتهم وناشريهم... ، مع افتراض أن هذا المجتمع تسوده علاقات الصراع والتنافس بما يؤثر على استقلالية وقدسية الحقيقة بوصفها غاية العلم العليا.

لقد تأثر حقل السياسة المقارنة بالنوعين من القوى الاجتماعية، حيث ظهر وتطور في البيئة الاجتماعية والأكاديمية الأمريكية التي مثلت حاضنة العلوم الاجتماعية في العالم منذ الحرب العالمية الأولى؛ وذلك نظرا لطبيعة المجتمع الأمريكي وانفتاحه أمام هجرات العقول والكفاءات(الظروف الطاردة في المجتمعات الأخرى). و المتأمل في طبيعة الجامعات والمؤسسات التعليمية الأمريكية يستنتج أنها تحمل رؤية النخبة السياسية والاقتصادية الأمريكية للعالم.

أصبحت السياسة المقارنة . منذ أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها. من أهم الحقول العلمية ، لأنها تقدم لصانعي السياسة الأمريكيين الفهم و التحليل اللازمين لصياغة سياسات دولية تحافظ على المصالح الأمريكية. وبانتقالها إلى نظام الأحادية القطبية وعدها القوة التي تعيد تشكيل النظام الدولي بعد الحرب الباردة، كان لابد لحقل السياسة المقارنة أن يستجيب لهذا التغير وأن تتبدل أجندته البحثية بالتركيز على الموضوعات ذات الأهمية في إستراتيجية المجتمع الذي يتولى علماؤه قيادة العمل العلمي في هذا الحقل .